

الإمارات تطلق مشروع تطوير السياسات الاقتصادية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية



«أبوظبي:» الخليج

في إطار تعزيز جهود دولة الإمارات في تطوير البيئة التشريعية الاقتصادية والاستثمارية، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامته، أطلقت وزارة الاقتصاد مشروع تطوير وتحديث السياسات الاقتصادية للدولة وفق أفضل المعايير بما يتماشى مع محددات مئوية الإمارات [OECD] العالمية، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2071، وبما يرسخ مكانة الإمارات وجهة عالمية للتجارة والاستثمار والأعمال

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة في دبي، بحضور عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وبدرية الميدير، وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع الخدمات المساندة، وحنان أهلي، مديرة المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ومحمد كمال، نائب المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصناعة والصادرات، وكارلوس كوندري، رئيس قسم الشرق

الأوسط وأفريقيا بإدارة العلاقات الدولية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفيانا جورديانت، كبير مستشاري قسم الشرق الأوسط وأفريقيا بإدارة العلاقات الدولية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقال عبدالله بن طوق: «إن دولة الإمارات بفضل الرؤية الاستراتيجية للقيادة الرشيدة، قطعت أشواطاً واسعة في بناء نموذجها الاقتصادي الجديد القائم على المرونة والمعرفة والابتكار، وذلك من خلال تبني سياسات واستراتيجيات ومبادرات اقتصادية دعمت من تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامته، بما يتماشى مع مستهدفات ومبادئ مشاريع «الخمسين عاماً المقبلة».

وأضاف: «إن العمل الاقتصادي في الدولة شهد مرحلة استثنائية من النشاط والزخم وتضافر الجهود الوطنية، بما ساهم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي للاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي للاستثمار والتجارة». مشيراً معاليه إلى أن مشروع تطوير السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيعزز من مرونة وتنافسية بيئة الأعمال والاستثمار، ويدعم قوة البنية التشريعية عبر تكامل السياسات الاقتصادية في الدولة، بما يساهم في تعزيز ريادة الإمارات على خريطة التجارة والاستثمار العالمية، وبما يدعم تحقيق أهداف الدولة لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3 تريليونات درهم بحلول عام 2031

أهداف مشروع تطوير السياسات

ويتضمن المشروع تطوير وتحديث 5 سياسات اقتصادية، تشمل الاستثمار والمنافسة وحوكمة الشركات العائلية وريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأطر التنظيمية لأسواق المنتجات، حيث تهدف هذه السياسات إلى تعزيز التنوع للاقتصاد الوطني وترسيخ قوة البنية التحتية والتشريعية للدولة، ودعم جاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته بأسواق الدولة، وتعظيم حماية حقوق المستهلك، وتوفير المزيد من المحفزات لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ويساهم المشروع في تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يدعم جهود الدولة في التحول نحو نموذجها الاقتصادي الجديد، حيث ستعمل وزارة الاقتصاد بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية لتطوير كافة السياسات المتعلقة بالمشروع

ومن جانبها، استعرضت بدرية الميدير خلال الورشة، الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في القطاعات والمجالات الاقتصادية، ومن أبرزها تحقيق نمو غير مسبوق بنسبة 8.5% للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولة خلال النصف الأول من عام 2022، وإحداث تطوير شامل ونوعي للمنظومة التشريعية الاقتصادية والاستثمارية عبر إصدار قوانين وسياسات جديدة ومنها قانون للشركات العائلية وقانون المعاملات التجارية، إضافة إلى جذب الدولة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 20.7 مليار دولار في عام 2021 بنسبة نمو 4% عن عام 2020 لتأتي في المركز الأول على مستوى غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وشملت مخرجات الورشة، الاتفاق على إنشاء لجنة عمل مشتركة بين وزارة الاقتصاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمتابعة والإشراف على تطوير السياسات الخاصة بالمشروع، كما سيتم تشكيل مجموعة من الفرق المتخصصة لكافة المجالات المتعلقة بسياسات المشروع، إضافة إلى إقامة ورشة عمل تعريفية حول المشروع وأهدافه مع المسؤولين من الجهات الحكومية المعنية

يذكر أن دولة الإمارات تعد عضواً في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، والذي يأتي ضمن مبادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."